إثبات النقد المتني في الحديث عند الشيعة

“Proving the Cantent Criticism in Shiite Hadith Studies

محمد مشارب شاه سيد*

Abstract: In this research, we have tried to present some new examples having fresh method and style to tackle this topic. This article is made of introduction, theme of the topic and conclusion. As far the introduction is concerned, we did mention four types of varied Shiite scholars whom we have discussed in this article and the different nature of their work. The theme of this article is made of two important topics. One of them is related to early hadith critics and their content criticism whereas the second part puts light on latter critics and their opinions and works on this topic. In early studies we have mentioned Kulaynī, Mufīd, Tūsī, Zurāra, Ibn al-Gadāirī and Najāshi. In latter critics we discussed Majlisī, Hāshim Marūf al-Hasanī, Bahbūdī, Burqa‘ī, Muhammad Jawwād Kāzim, Kamāl al-Haydarī and Haydar Hubbullāh. In this portion we tried to introduce their works and opinions regarding our concerned topic.

Citation: Muhammad Mashārib Shah SYED, “Isbātu’n-Naqdi’l-Matnī fi’l-Hadīth ‘ınde’ş-Şî‘a” (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi* (*HTD*), XIX/1, 2021, pp. 67-82.

Key words: Shiite, Hadīth, Content Criticism, Early Critics, Latter Critics.

المقدمة

أعلام الشيعة النقاد الذين تعرضنا بالكلام حولهم كالمثال في هذا البحث هم على أربع. أولهم من يدلنا على هذا الموضوع كالشيخ حيدر حب الله وقد يمكن لنا عده كالدراسات السابقة في موضوعنا هذا فإن طبيعة دراسته كالمدخل في النقد المتني عند الشيعة الإمامية. والقسم الثاني هو من صنف في أسس النقد المتني المحض دون تطبيقها وعرفنا بالقواعد وتحدث عن الأصول وقد سرد بعض التطبيقات لهذه القوانين ومن هذا النوع هو السيد علي حسن مطر الهاشمي والشيخ محمد جواد الكاظم وهؤلاء لا بأس بهم عند عامة الشيعة. والثالث هم الذين طبقوا القواعد دون تقعيدها في أثر مستقل مثل النقاد الأول من

* طالب الدكتوراه، حديث، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة كاتب جلبي، إزمير، تركيا،
masharibsherazi92@gmail.com
ORCID 0000-0003-0624-4594
Geliş 15.05.2021 Yayın 30.06.2021

الكليني والمفيد والطوسي والنجاشي وغيرهم وأما القسم الرابع فهم الذين قاموا بمشروع النقد المتني التطبيقي فعلا بجنب ما مهدوا له القواعد فمنهم من رد كما هائلا من مرويات الشيعة باسم التصحيح والتجديد. ومن فرسان هؤلاء هو السيد محمد باقر البهبودي والسيد أبو الفضل البرقعي والسيد كمال الحيدري وكل منهم لم ينل قبولا لدي الأوساط العلمية الشيعية ويمكن لنا أن نعد المجلسي والشيخ هاشم معروف الحسني أيضا من هذا القسم إلا أنهما لم يردا مثل الثلاثة الذين ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ولكنه مع ذلك لم ينل مشروع العلامة المجلسي "مرآة العقول" ذاك القبول الوافر مثل مشروعه "البحار" بل كان أوشك أن يكون نسيا منسيا إلا أنه اهتم بالطبع والوفور في الأسواق ويمكن للأيادي الوصول إليه. وكذلك مشروع الشيخ هاشم معروف الحسني لم يواجه عنف الردود وشدة النكور وغلظة الدحوض من قبل رموز الشيعة. أما قولنا المتقدمين والمتأخرين فلم نهتم بأي اصطلاح خاص لهم بل عنونا مجرد عنوان المتأخرين فبدأنا القول بالمجلسي مع أنه قد يمكن لنا العثور على من قبله من نقاد المتون من العلماء المتأخرين.[١]

النقد المتني عند المتقدمين

الكليني أبو جعفر محمد بن يعقوب (٣٢٩هـ / ٩٤١م)

عندما نقرأ مقدمة كتاب أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ) الأصول من الكافي نجد أن من منهج تصنيف كتابه هو الغربلة والنخلة للمرويات وتنقية الأحاديث والبحث عنها وفحصها دون الجمع ما بين الغث والسمين فإنه قام بالنقد المتني والسندي في حين تصنيف كتابه الكافي بغض النظر عن مدى نجاحه في نيته. ويدل على ما سقناه من الدعوى آنفا مقدمة الكليني مهدها قبل ترقيم زبوره دلالة بيضاء حرفا حرفا ونصا وفصا من مثلها إلى منتهاها حيث يتحدث الكليني فيها عن العلم والمعرفة والعقل والتفتيش ولا يحبذ حواطب الليالي ولا جمال المحامل ويؤيد رأيه هذا بالمرويات عن المعصومين عليهم السلام – على حسب اعتقاده – ولا سيما فتح كتابه بباب العقل والعلم تحبيذا والجهل تنكيرا فإنه خير دليل على أنه لا يأتي في صحيفته ما يخالف العقل والعلم والعرفان حسب رأيه. ومن نافلة القول أن تلقي الشيعة هذا الكتاب بكل مدح أيضا قرينة تدل على أنه انتقى حين تصنيفه هذا الكتاب. هب لو سلمنا أن الكليني نحى حين تصنيف كتابه هذا أنه سيجمع جملة المرويات السابقة في كتب الأصول الأربع مئة بغض النظر عن صحة أسانيدها وصلاحية متونها كالخطوة الأولى لكي يتمكن من الحفاظ على كل ما روي عن الأئمة عليهم السلام، مع ذلك لا نجد الخطوة الثانية تلي الخطوة الأولى لا من عنده ولا من غيره حتى تملأ الفراغ وتلبي حاجة عصرها وتروي غليل زمنها وعدم القيام بهذا العبإ من قبل رموز الشيعة إلى عهد المجلسي

---

[١] وفي هذا الموضوع هناك رسالة الدكتوراه للشيخ بيمان أونوغر باسم: "Şia'da Metin Tenkidi" كتبه عام ٢٠١٧ في جامعة أنقرة تحت إشراف محمد خيري قرباش أوغلو وبكر قوزو دشلي. ومقالة الشيخ بكر قوزو دشلي بعنوان: "Şia'da Metin Tenkidi Kriteri Olarak Hadislerin Kur'ân'a Arzı -Tûsî'nin İstibsâr'ı Örneği-". ودراسات الشيخ حيدر حب الله مفيدة في هذا الموضوع.

الثاني بعدم كتابة تهذيب الكافي كالخطوة الثانية يدل على أنهم ما رأووا الكافي نظرة الخطوة الأولى وهي الجمع البحت فحسب بل كانوا ينظرون إليه أنه صنف هذا الكتاب بكل دقة بعد البحث في أسانيد الحديث ومتونه وانتخب المقبول المجرد الصالح للاستدلال به والقابل للاحتجاج به عنده ويدل هذا على أن كتابه هذا أسس على الانتقاء والانتخاب دون الجمع المحض. أما ما هذبه المجلسي فإنا لا نجد له وزنا لدى الأوساط العلمية الشيعية. والذين قاموا بتهذيب الكافي مثل البهبودي والبرقعي فإنهم واجهوا رمح الطعون والرد من قبل جمهور الشيعة الذين يدعون أن الكافي كغيره من الكتاب يؤخذ منه ويرد عليه وليس سفره هذا كله صحيح.[٢] ولنرى ما ساقه الكليني في مقدمته مما يدل على أنه قام بالنقد سندا ومتنا حين تحرير سفره الهائل وليس سفره هذا الجمع المحض والمرويات التي يذكرها هي كلها مقبولة عنده معمولة بها صالحة للاحتجاج بها وقابلة للاستدلال منها وقد بدأ خطبة كتابه بلغة وهو يفلسف فيها ثم يهجم على الجهل والجهال ويخالف مخالفي العقل ومؤيدي التقليد عميانا ويفتخر بأصحاب الدليل ويمدح التفقه في الدين وأهل العلم والذكر والعقل والفكر. ويعظم من يعمل بالوعي والفهم والمعرفة الحقيقية واليقين والبصيرة وجعلها من لوازم الإيمان خلاف الشاك وأيد قوله بالآيات والأخبار عن الأئمة عليهم السلام منها: "من دخل في الإيمان بعلم ثبت فيه ونفعه إيمانه ومن دخل فيه بغير علم خرج منه كما دخل فيه." وروى: "من أخذ دينه من كتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه وآله زالت الجبال قبل أن يزول ومن أخذ دينه من أفواه الرجال ردته الرجال." وهذا يشير إلى أنه اهتم بالمتن أكثر من رجال سنده. وروى: "**من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكب الفتن**." ثم قال: وذكرت أن أمورا قد أشكلت عليك لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها وأنك تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها وإنك لا تجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها" وهذا يدل على نظره في اختلاف المتون والحل العلمي لها وهو عين النقد المتني. فقال: "لا يسع أحد تمييز شيء مما اختلفت الرواية فيه عن العلماء برأيه إلا على ما أطلقه العالم بقوله: "أعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عزوجل فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه" وقوله: "دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم" وقوله: "خذوا بالمجمع عليه فإن المجمع عليه لا ريب فيه." فهذا صريح على عرض النص على القرآن وغيره من القواعد للنقد المتني. ومما قاله الكليني: "وقد يسر الله وله الحمد تأليف ما سألت وأرجوا أن يكون بحيث توخيت فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيتنا.... إن تأخر الأجل صنفنا كتابا أوسع وأكمل منه نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله.. إلى أن قال: وأول ما أبتدئ به وأفتتح به كتابي هذا كتاب العقل وفضائل العلم وارتفاع درجة أهله وعلو قدرهم ونقص الجهل وخساسة أهله وسقوط منزلتهم إذ كان العقل هو القطب الذي عليه المدار وبه يحتج وله الثواب وعليه العقاب."[٣] بعد النظر في قوله هذا ماذا نبغيه في النقد المتني المبني على العقل.

---

[٢] ثامر ه. حبيب العميدي، دفاع عن الكافي، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ١/١٢، ٣٠.

[٣] أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩)، **الأصول من الكافي**، دار الحديث قم، الطبعة الثالثة ١٤٣٤هـ/١٣٩٢م، خطبة الكتاب، ١/٣-١٩.

الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد (٣٣٦-٤١٣هـ / ٩٧٤-١٠٢٢م)

لقد رد الشيخ المفيد مرويات كون السيدة خديجة رضي الله تعالى عنها ثيبا فقال كيف يجوز في نظر ذوي الفهم أن تكون خديجة تزوجها أعرابي من بني تميم ثم تمتنع على سادات قريش وأشرافها؟ فعند ذوي الفهم والتحصيل معلووم أن خديجة لم تتزوج غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي كانت بكرا وما تزوجت قبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحدا قط.[٤] وقال البهبودي وممن قام في وجه هذه الفتن أبو عبد الله الشيخ المفيد حيث قال بعدم حجية خبر الواحد مطلقا لا في العقائد ولا في الأعمال حيث لا يفيد العلم ولو كان صح سنده إلا إذا كان محفوظا بقرآئن تشهد على أن الخبر حق وصدق. ولكن رده الخبر الواحد عموما هذا لم ينجح ولم يدم في المحدثين.[٥]

أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ / ٩٩٥-١٠٥٠م)

من منهج الشيخ الطوسي لرد متن الحديث هو الاستناد إلى ضعف السند. فمرة يضعف راويا ثم يعمل بروايته الأخرى وهذا يدل على أنه يأخذ حيلة ضعف الراوي لرد المتن دون أن يصرح بنكارة متنه. وقد سماه الحر العاملي التضعيف غير الحقيقي وهو التضعيف النسبي المقارن فقال الحر العاملي ونراه يقول هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف ، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى وكثيرا ما يضعف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيرا ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء ورد المسند ورواية الثقات، وهو صريح في المعنى ومنها من نصوا على مدحه وجلالته وإن لم يوثقوه مع كونه من أصحابنا.[٦] فهذا كله يدل على أنه كان يرد المتون ويقبلها ولكن في الظاهر كان يستند إلى حيلة الأسانيد وغيرها من العلل.

زرارة بن أعين (٨٠-١٤٨هـ)

قام زرارة بن أعين أحد أصحاب الإجماع بالنقد المتني كما نرى في رواية محمد بن أبي عمير حيث قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فقال كيف تركت زرارة؟ قال: تركته لايصلي العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولي إليه فقل له فليصل في مواقيت أصحابه فإني قد حرقت، قال: فأبلغته ذلك فقال: أنا والله أعلم إنك لم تكذب عليه ولكني أمرني بشيء فأكره أن أدعه."[٧] هذا يدل على أنه لم يشك في صدور هذا المتن من في الإمام عليه السلام بل كان على ثقة منه فالسند عنده صحيح ولكنه مع ذلك رآه غير صالح للقبول من حيث العمل به فرد المتن عملا وقبله صدورا وسندا.

---

٤ محمد بن محمد بن نعمان بن المعلم أبو عبد الله العكبري البغدادي (٣٣٦هـ - ٤١٣هـ)، تزويج علي بنته من عمر، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ص ٢٢.

٥ محمد باقر البهبودي، صحيح الكافي، دار الإسلامية المكان غير موجود، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، مقدمة ص د-يج.

٦ الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة بتحقيق محمد رضا الجلالي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الثانية عام ١٤١٤هـ، ٢٧٩/٣٠.

٧ الطوسي، **اختيار معرفة الرجال**، رقم الحديث ٢٢٤، ص ٣٥٤.

ابن الغضائري أحمد بن الحسين (معاصر الطوسي والنجاشي من علماء القرن الخامس الهجري)

نقل الشيخ حيد حب الله قول الشيخ البهبودي بأن ابن الغضائري في إشراف أبيه الغضائري كان يركز على مقارنة الكتب الحديثية آنذاك سندا ومتنا. بغية الكشف عن فرق الجعل والدس الضاربة في أوساط المجتمع الإسلامي.[٨] فيمكن لنا أن نسميه النقد المتني بالمنهج المقارن. قال البهبودي: "وقد قام أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري ٤١١هـ معاصرا للشيخ المفيد حيث قعد قاعدة تمييز الصحيح من السقيم من مصنفات الشيعة بالمنهج المقارن فلباه ابنه أبو الحسين أحمد ابن الغضائري حيث كتب كتابا في مصنفات الشيعة وبين فيه الصحيح والسقيم وكان كاف للتمييز بين الصحيح والسقيم ولكنه مع الأسف رد من قبل الشيعة.[٩]

أحمد بن علي النجاشي (٣٧٢-٤٥٠هـ)

قد نرى أصحاب الأصول الرجالية قاموا بالنقد المتني لتقويم عدالة الرواة فقد قيل بأن النجاشي ضعف معلى بن خنيس ومقضل بن عمر وسهل بن زياد نظرا إلى مروياتهم لا يراها النجاشي صوابا. وكذلك كان رواة معارف أهل البيت مرميين بالضعف دائما لدي الشيعة كما أشار إليه صاحب الجواهر أيضا.[١٠] أما النجاشي فمع أنه ضعف الثلاثة إلا أنه لم يصرح سبب تضعيف معلى بن خنيس مروياته المناكير[١١] أما مفضل فأفاد أنه فاسد المذهب مضطرب الرواية.[١٢] أما سهل فقال ضعيف الحديث غير معتمد فيه شهد عليه بالغلو والكذب.[١٣] وهذا يعني نقد الرجال بناء على النقد المتني. وقال الشيخ البهبودي: "وقام بعده[١٤] ابن النجاشي[١٥] أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن العباس ٤٥٠هـ صديق ابن الغضائري لكنه ساس سياسة وأخفى كتابه ولين لسانه ولهذا نجح بكثير من طعون الشيعة.[١٦]

النقد المتني عند المتأخرين والمعاصرين

محمد باقر المجلسي (١٠٣٧-١١١١هـ / ١٦٢٧-١٦٩٩م)

قام العلامة محمد باقر المجلسي الثاني ابن المجلسي الأول بموسوعة "**مرآة العقول في شرح أخبار**

---

٨ حيدر حب الله، نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، الانتشار العربي بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، الملحق الأول، ص ٧٧٨.

٩ البهبودي، صحيح الكافي، مقدمة ص د-يج.

١٠ الشيخ محمد السند، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال وأثره في التراث العقائدي، مكتبة فدك إيران، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ٣٠٠.

١١ النجاشي، الرجال، الترجمة: ١١١٤، ص ٤١٧.

١٢ نفس المصدر، الترجمة: ١١١٢، ص ٤١٦.

١٣ نفس المصدر، الترجمة: ٤٩٠، ص ١٨٥.

١٤ أي بعد ابن الغضائري.

١٥ الأحوط النجاشي دون ابنه.

١٦ البهبودي، صحيح الكافي، مقدمة ص د-يج.

آل الرسول" طبعت هذه الموسوعة في ستة وعشرين مجلدا بجانب مجلدين في المقدمة من دار الكتب الإسلامية تهران، الطبعة الثالثة عام ١٣٧٥. وهو أصلا غربلة الكافي للكليني حيث ضعف المجلسي ثلثي الكتاب وقام بالنقد المتني في جنب ما قام بالنقد السندي. سنذكر روايتين كالنماذج حسنهما المجلسي من ناحية سندهما ثم ردهما لمخالفتهما مذهبه لما فيهما من تكريم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن العجيب أنه رد هذين الخبرين الحسنين سندا بناءا على حديث آخر ليس على يقين من صحته ولم يتعرض بالكلام على سنده قط. وهذا يدل على أن نقده المتني لم ينحصر في تضعيف الأحاديث فحسب بل كان يرجح المرويات للاحتجاج بها (وهذا يستلزم أن يكون الحديث على الأقل حسن أو موثوق حتى يصلح للاستدلال منه) نظرا إلى متونها إذا كانت توافق مذهبه ولو لم يعرف حقيقة أسانيدها وها إليكم بيان تقييم العلامة المجلسي. حسن المجلسي حديثين من الكافي للكليني في إثبات زواج السيدة أم كلثوم بنت علي مع عمر رضي الله عنهم. ولكنه بعد تحسينهما رد صحة الوقعة فقال: "هذان الخبران لا يدلان على وقوع تزويج أم كلثوم رضي الله عنها من الملعون المنافق ضرورة وتقية، وورد في بعض الأخبار ما ينافيه. مثل ما رواه القطب الراوندي من الصفار[١٧] بإسناده إلى عمر بن أذينة، عن أبي عبد الله عليه السلام: أرسل أمير المؤمنين إلى جنية من أهل نجران يهودية يقال لها سحيقة بنت جريرية فأمرها فتمثلت في مثال أم كلثوم و حجبت الأبصار عن أم كلثوم، و بعث بها إلى الرجل فلم تزل عنده حتى أنه استراب بها يوما، فقال: ما في الأرض أهل بيت أسحر من بني هاشم، ثم أراد أن يظهر ذلك للناس فقتل، و حوت الميراث و انصرفت إلى نجران و أظهر أمير المؤمنين عليه السلام أم كلثوم. قال المجلسي ولا تنافي بينها و بين سائر الأخبار لأنها قصة مخفية اطلعوا عليها خواصهم، ولم يكن يهتم به، لا لاحتجاج على المخالفين بل ربما كانوا يحترزون عن إظهار أمثال تلك الأمور لأكثر الشيعة أيضا لئلا تقبله عقولهم، و لئلا يغلوا فيهم. فالمعنى غصبناه ظاهرا و بزعم الناس إن صحت تلك القصة."[١٨] وهذا قوله الأخير يدل على أنه لم ينكر صحة وقوع الزواج المذكور في الحديثين الحسنين بل أولهما بقصة خفية أخرى وهكذا قام بالجمع بين الروايتين على شرط صحة القصة السرية.

هاشم معروف الحسني (١٩١٩-١٩٨٣)

للشيخ هاشم في هذا الموضوع كتاب اسمه "**الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة**" قال الشيخ الحسني: "صحة السند وسلامته من العيوب لا تمنع من رد الرواية إذا لم يكن متنها سليما من

---

[١٧] لا نجده عند الراوندي. قال الراوندي عن أبي بصير جدعان بن نصر حدثنا أبو عبد الله محمد بن مسعدة حدثنا محمد بن حمويه بن إسماعيل الأربنوئي عن أبي عبد الله الزبيني عن عمر بن أذينة به.. وفي أسماء الرواة اختلاف. انظر قطب الدين الراوندي أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، الخرائج والجرائح، طبع بتحقيق مؤسسة الإمام المهدي قم الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، الباب ١٦ في نوادر المعجزات، فصل ٣٩، ٢/٨٢٥.

[١٨] محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، دار الكتب الإسلامية تهران، الطبعة الثالثة ١٣٧٥، ٢٠/٤٢-٤٣.

العيوب."[19] نقد الحسني متن رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقى عن أبى حمزة الثمالي عن أبى جعفر الباقر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام: " وأنا صاحب الرجعات والكرات والدولات العجيبات وإلي إياب الخلق جميعا وأنا بارز الشمس ومهلك فرعون ومنجي موسى."[20] مع إقراره بصحة سنده حيث قال: "إنها صفات لا تليق بغير الله كائنا من كان. ومن الغريب أن الرواة لهذه الرواية كلهم من الموثوقين والممدوحين إذا استثنينا البرقي ومن الجائز أن تكون الرواية من جملة الموضوعات التي دسها الوضاعون في كتب الموثوقين من أصحاب الصادق وأبيه الباقر عليهما السلام كما تشير إلى ذلك رواية الإمام الرضا عليه السلام التي جاء فيها أن أصحاب أبي الخطاب يدسون إلى يومنا هذا في كتب أصحاب الصادق فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن فإنا إذا حدثنا لا نحدث إلا بموافقة القرآن والسنة إن كلام آخرنا لكلام أولنا وكلام أولنا مصدق لكلام آخرنا وإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه فإن مع كل قول منا حقيقة وعليه نور فما لا حقيقة له ولا نور عليه فذلك من قول الشيطان."[21] والحسني خص الفصل الرابع للمرويات التي نقدها سندا ومتنا. وهو ينقد مرويات السنة والشيعة معا إلا أنه يركز على مرويات الشيعة أكثر من مرويات السنة.[22]

وللحسني كتاب آخر اسمه "**دراسات في الحديث والمحدثين**" وهو كتاب يقارن فيه بين صحيح الإمام البخاري والكافي للكليني مقارنة نقدية. وقال إني سأتعرض بهذه الدراسة إلى النقد والهجوم من مقلدة الشيعة وحشوية العامة.[23]

محمد باقر البهبودي (١٩٢٩-٢٠١٥)

لقد نقد البهبودي الكافي للكليني سندا ومتنا وقد صح منه ربعه فقط أما الباقي فقد ضعفه وقد أسماه "**صحيح** الكافي" لكنه طبع بتغيير العنوان تصرفا من المطبع باسم "**زبدة الكافي**" وقد سمي أيضا "**منتخب الكافي**" وقد طبع أيضا باسم "**صحيح الكافي**" من مطبعة الدار الإسلامية الطبعة الأولى عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م. ولم يذكر فيه مكان الطبع. وهو في ثلاثة مجلدات. والكتاب ذكر فيه الأحاديث الصحيحة فقط أما ما ضعف منه فقد تركه. وقال في مقدمته الموضوعات عند الشيعة في الصوم أكثر من السنة. واعترف أن الزنادقة دسوا الأحاديث ومنها الأحاديث في المسائل المختلف فيها في تلك الأيام مثل الجبر والقدر وتحريف القرآن عند الفريقين سنة وشيعة وغيرها من الموضوعات العديدة وهي فتنة اليهود والنصارى من الزنادقة الذين أرادوا أن يشوهوا وجه الإسلام لكن الجهابذة قاموا في وجههم.[24] سأل الشيخ

[19] هاشم معروف الحسني، **الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة**، دار التعارف بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٩١.

[20] عزالدين الحسن بن سليمان الحلي، (ت ٨٣٠هـ)، مختصر بصائر الدرجات، بتحقيق مشتاق المظفر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. ص ١٣٠-١٣٤. ذكرناه ملخصا.

[21] الطوسي، اختيار معرفة الرجال، روالآية ٤٠١، ص ٤٨٩. الحسني، الموضوعات، ص ٢٨٣-٢٨٤.

[22] وللمزيد انظر الحسني، الموضوعات، ص ٨٠، ٨٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٧٠، ١٧٧-١٧٨.

[23] الحسني، دراسات، ص ٣٥٥.

[24] محمد باقر البهبودي، صحيح الكافي، دار الإسلامية المكان غير موجود، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، مقدمة ص د-يج.

حيدر حب الله في حواره مع الشيخ البهبودي هل قام بالنقد المتني فقال نعم وجاء بمثال حديث الطينة ورواية التاسع من ربيع الأول.[٢٥]

أبو الفضل البرقعي (١٣٢٦ – ١٤١٣ هـ / ١٩٠٨ – ١٩٩٢ م)

يصور لنا الشيخ حيدر حب الله كيفية نقد البرقعي حيث قال إنه استفاد بكثير من كتاب "**الموضوعات في الآثار**" للسيد هاشم معروف الحسني، وكتب حيدر علي قلمداران مثل "**أرمغان آسمان**" و "**شاهراه اتحاد**" وإن كتابه هذا من أبرز كتب نقد المتن الشيعية. وكانت الرواة يدسون الروايات دون ذكر اسمهم وكان منهم المجهولين والضعفاء والكذابين وحتى كان الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) عنده تاجر أرز فأصبح النقد المتني لديه معيار لكشف عورة هؤلاء ولهذا كان يتأكد من صحة متنه عقلا وقرآنا أولا ثم كان يرجع إلى سنده والذي لم يصح متنه لم يبحث عن سنده قط. وهكذا أعطى النقد المتني أولوية وجعله معيارا لجرح الرواة وتعديلهم دون أن يقتصر على كلمات الجرح والتعديل لدي السابقين فإن من جاء بالخرافات والمنكرات رد حديثه. ولهذا ضعف علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير بسبب روايته الخرافات والغلو وما ينافي القرآن. وقال بأن الأئمة ابتلوا بالكذابين فليس لدينا نهج لكشف الحق إلا نقد المتن. أما قواعد نقد المتن فلم يأت البرقي بشيء جديد بل كرر عين ما سبق به الأول وهي: مخالفة القرآن والسنة القطعية والحقائق التاريخية والعلمية ومخالفة العقل والأخلاق السليمة أو نقل الخبر غريبا عن أمر شهير أو الثواب والعقاب العظيم بدل أمر يسير. لكن الذي جاء به البرقعي جديدا هو التطبيق الواقعي لهذه القواعد. والبرقعي قد رفض أحاديث تقول إن الأكراد قوم من الجن وإن أصل بعض الحيوانات بشر مذنبون. ووصل إلى نتيجة أنه لو كان مرويات الكافي ٩٠٠٠ موضوعة من ١٦٠٠٠ فهذا حوالى ٦٠ في المئة وهذا كم هائل فكيف نعتمد على باقيه. ووصف الشيخ الكليني أنه فاقد المعرفة القرآنية وغير مطلع على أحوال رجالية الذين روى عنهم وكتابه ليس بحجة.[٢٦]

استدل البرقعي على النقد المتني عن طريق عرضه على القرآن بحديث: "من طلب الهداية من غير القرآن أضله الله."[٢٧] وقال حاكيا عن الكتاب الأصول من الكافي: "نجد هذا الكتاب في معظم مواضعه مخالفا للقرآن الكريم ومملوءا بالخرافات ولا نجده موافقا بالقواعد العقلية في جلة مطالبه"[٢٨] ونقل عن الشيخ قلمداران فقال: "فثبت أن مقياس صحة الخبر وسقمه بما يوجبه العقل والشرع والخبر المتواتر هو عرضه على كتاب الله" وبعد هذا أيد قوله ببعض الأحاديث وهي: "قال رسول الله ﷺ إن على كل حق حقيقة

[٢٥] حيدر حب الله، نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، الانتشار العربي بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، الملحق الأول، ص ٧٧٨-٧٧٩.

[٢٦] نفس المصدر، ص ٦٤٦-٦٥٤.

[٢٧] السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي القمي، (١٣٢٩هـ – ١٤١٣هـ) عرض أخبار أصول بر قرآن وعقول، بدون اسم المطبع ١٤٣١هـ، المقدمة، ص ٢٣.

[٢٨] نفس المصدر، سخنى با خواندكان كتاب (كلمة مع قارئي الكتاب)، ص ١٦.

و على كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فدعوه" وفي رواية: "قال رسول اللهﷺ في خطبة بمنى أو مكة يا أيها الناس ما جاءكم عنى يوافق القرآن فأنا قلته و ما جاءكم عنى لايوافق القرآن فلم أقله" وقال علي رضي الله عنه: "الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام فى الهلكة و تركک حديثا لم تروه خير من روايتک حديثا لم تحصه، إن على كل حق حقيقة و على كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوا به و ما خالف كتاب الله فدعوه" وقال الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه: "ما أتاكم عنا من حديث لايصدقه كتاب الله فهو باطل" وقال الإمام الباقر وجعفر الصادق عليهما السلام: "لايصدق علينا إلا بما يوافق كتاب الله و سنة نبيه"[٢٩]

أيد البرقعي جرح الراوي اسمه حريز بنقد متن الرواية التي رواها هذا الراوي المجروح فقال: "عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: للإمام عشر علامات: يولد مطهرا، مختونا، وإذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعا صوته بالشهادتين، ولا يجنب، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه كرائحة المسك والأرض موكلة."[٣٠] اعترض عليه البرقي فقال بأنه كيف يمكن لعلي عليه السلام أن يشهد بشهادتين وهو تولد قبل الإسلام. ولو كان الإمام لا يجنب فبأي شيء كان يصاحب أهله وكيف أنجب الأولاد[٣١] ولماذا أرسل علي رضي الله عنه مقداد ليسأل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن حكم طهارة المذي والودي.[٣٢] ولماذا كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل.[٣٣] لوكان الإمام علي عليه السلام يرى من خلفه لماذا لم يمنع ابن ملجم فهذا يوجب أن يكون الدفاع عن النفس حراما.[٣٤] لو كان الإمام لا يتثائب وكان البول والغائط له ريح المسك ولوكانت الأرض مأمورة من أن تأكل وتغيب بول الإمام وغائطه فلماذا قال الله تعالى رسله قل إنما أنا بشر مثلكم. علينا أن ندعوا الله أن لا يطلع غير المسلمين على مثل هذه المرويات وإلا فسيقولون لوكان "**الكافي**" أصح كتب الإمامية فكيف بغيره من كتبهم.[٣٥]

محمد جواد كاظم (معاصر)

له كتاب باسم "**المنهج الغائي في تصحيح الحديث عند الإمامية**" طبع من دار الرافدين بيروت الطبعة الأولى عام ٢٠١٣م. والكتاب حفل يحتوي ٤٨٣ صفحة. نلخص هنا زبدة مقاله في المقدمة مما يهمنا في

٢٩ نفس المصدر، المقدمة، الجزء الأول ص ٤٠-٤١.

٣٠ الكليني، أصول الكافي، باب ١٥٠ مواليد الأئمة عليهم السلام، حديث ٨، ٣٨٨/١.

٣١ لكنه يمكن أن يراد بالجنب هنا الاحتلام الذي هو من الشيطان فكان من خصائصهم التزكية منه وعدم الاحتلام لا يستلزم عدم وجود المني الذي هو سبب إنجاب الأولاد وبه التقرب الحرث.

٣٢ المذي والودي لا يوجبان الجنابة ولا الاحتلام فلا يصح الإيراد.

٣٣ الغسل من المصاحبة شيء والغسل من الاحتلام شيء. والنفي هنا عن الاحتلام لا عن لمس النساء.

٣٤ إنه لا يستلزم ذلك. بل كانت عباد الله مع خبرتهم عن أشياء كثيرة يخضعون لما قدر الله لهم دون أن يحيلوا بين القدر بعلمهم بل كانوا راضين بما قدر الله لهم وكانوا يعيشون في الدنيا بأسبابها عموما. وهذا من باب الخوارق والكرامة حق.

٣٥ السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعي القمي، (١٣٢٩هـ-١٤١٣هـ) عرض أخبار أصول بر قرآن وعقول، دار العقيدة، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ٥٥٤/٢.

بحثنا هذا فقال يصحح الحديث بالنظر إلى متنه مبنيا على أسس علمية كما يمكن تصحيحه بالنظر إلى سنده. والأول هو محور هذا البحث. وقد كان الفقهاء والأصوليون والرجاليون يقومون بهذا التصحيح وقد أضاف بعض المناهج الجديدة العلمية إلى هذا المنهج. وقال بأن أهل البيت يطرحون ميزانا معاكسا للرجاليين الذين يعرفون الحق بمعرفة الرجال ولكن أهل البيت يطرحون عرفوا الحق تعرفون أهله وفي هذا الباب مرويات عديدة. ومع أنه كان منهج القدامى في تصحيح الأحاديث إلا أنه لم تكن له الأولوية ومن طرف آخر إنه قد ضعفت مرويات عديدة في حين تحتاج الأمة إليها أشد الحاجة فاستدعى بتوسعة دائرة تصحيح المرويات من خلال أسس علمية. وقال بأنه لم تفرد دراسات مستقلة لهذا المنهج لدي الإمامية إلا ماشاء الله. وفي الفصل الثاني ذكر مناهج الأصوليين وفقهاء ورجاليي الإمامية في تصحيح الأحاديث وفيه ذكر مناهج الأصوليين حين التعارض والترجيح في الأخبار مما يشير إلى النقد المتني لدي الأصوليين ثم ذكر مناهج الرجاليين ومنها مضمون الرواية مورد للجرح والتعديل. أما الفصل الثالث فإنه فصل مهم جدا في بحثنا حيث ينطوي على أسس منهج النقد المتني وقد ذكر فيه قواعد النقد المتني وهذا الفصل يشمل ثلاثة مباحث. الأول النقد الداخلي وفيه أربعة أسس وهي أولها إن أحاديث المعصومين حق وصواب وتنبع عن حقيقة وراء الفكر والعقل وقد جاء بالكلام الغير الموضوعي البحث في هذا الأساس ووصل إلى نتيجة أن كل حديث لم يتصف بكونه صوابا وحقا ونورا فليس منهم. وقد ذكر أقوال الأئمة لتقعيد هذا الأساس. ثانيها إن أحاديث المعصومين بمثابة واحدة يفسر بعضها بعضا. ثالثها إن أحاديث المعصومين خالية من اللحن بل هي فصيحة رابعها سعة دائرة أحاديث المعصومين دون حصرها في معنى واحد. وذكر في المبحث الثالث النقد الخارجي وهو على مطلبين أولهما يتحدث عن عرض الحديث على الأسس الشرعية وهو ينطوي على أساسين القرآن والسنة القطعية. ثانيهما يتعرض البحث عن العرض على الأسس العقلية وهو على ثلاثة أسس وهي ضروريات الدين والعقل والتاريخ الصحيح. أما الفصل الرابع فإنه عبارة عن التطبيقات العملية للفصل الثالث جملة وتفصيلا ونفل القول بذكر الفوائد والمخاطر لهذه الأسس إذا أسيء استخدام هذا المنهج. ومن الجدير تلخيص نخبة قوله في الخاتمة فقال إن النقد المتني كان له دور بارز لدي المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. وهذا كلام وكأنه يخالف ما ساقه في المقدمة بأنه منهج لم يحصل أولوية عند الرجاليين. التقسيم الرباعي لدي الشيعة ناتجة للنقد السندي محض دون النظر إلى مضمون الرواية. منهج التصحيح الغائي يركز على متن الحديث دون سنده إلا ماشاء الله. كانت الفقهاء قاموا بالتصحيح الغائي وهو بالنظر إلى القرائن تدل على صدوره من المعصوم ولو لم يصل سنده حد الوثاقة ولهذا سموه بالموثوق دون خبر الثقة لأنه يبني على وثاقة الراوي. منهج النقد المتني كان متداول لدي الأصوليين أيضا في شكل التراجيح حين التعارض. وقد كانت الرجاليون قاموا بنقد الرجال من خلال مروياتهم ولكنه انحصر في خصوص التضعيف فقط حيث ضعفوا الرواة نظرا إلى مروياتهم في مناقب أهل البيت العالية التي لم يهضموها طباعهم وبالتالي دخلت في هذا التقييم الأهواء المذهبية الطبعية. وقد نجدهم يختلفون في راو واحد جرحا وتعديلا لمختلف مذاقهم مما يدل على أنهم قاموا بالنقد الرجالي

تبعا للنقد المتني المروي من ذلك الرواي. يتوفر منهج التصحيح الغائي على جملة من الأسس المشكلة من المعايير والمكونة من القوانين والمقعدة من الضوابط والمضبطة بالقواعد. ولهذا المنهج توجد هناك فوائد عديدة ولأن منهج التصحيح الغائي غير كامل والنهائي كمنهج عام للتصحيح فإنه يحتمل المخاطر إذا لم تراعى الأسس التي يبني عليها هذا المنهج. وخلاصة المقال أنه كتاب قيم في بيان قواعد النقد المتني وتطبيقاتها لدي الشيعة لا سيما وهو منهج إيجابي حيث أسماه المنهج الغائي للتصحيح فإنه يركز على تصحيح المرويات التي ضعفت أسانيدها أكثر من أن يرفض المتون صحت سندها.[٣٦]

السيد علي حسن مطر الهاشمي (معاصر)

له كتاب باسم "**إثبات صدور الحديث بين منهجي نقد السند ونقد المتن**." الكتاب حافل يحتوي ٤١٤ صفحة. طبع من منشورات ناظرين قم الطبع الأول عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. ذكر المصنف في المقدمة أن الكتاب شمل تمهيدا وأربعة فصول وخاتمة. أما التمهيد فيتحدث عن المصطلحات المستخدمة في البحث. الفصل الأول يتعرض بالبحث عن الوضع وأخطاء الرواة وجهود المسلمين لسدهما. أما الفصل الثاني فإنه يشمل النقد السندي وتاليه الفصل الثالث والذي يبحث عن النقد المتني. كما أن الفصل الرابع يقارن بين المنهجين. يرى المصنف أن الحديث قطعي الصدور من المعصوم على ثلاث. إما أن يكون المتواتر أو أن يكون مضمون الرواية ثابتا بالضرورة من الدين ولو لم تبلغ درجة التواتر أو أن يرويه السنة والشيعة معا بدون معارضة. أما ما دونه فهو محتمل الصدور. وقد عد الشيخ أن السبب لإحتمال عدم ثبوته هو إما الوضع أو الخطأ ولسدهما نشأ منهجان وهما النقد المتني والسندي.

وفي خاتمة كتابه يرى أن النقد المتني مبني على قاعدتين العقلائية والشرعية. أما العقلائية فهي تعني عرض الحديث على البديهيات العقلية والنتائج الثابتة العلمية والحقائق الكونية والتاريخية وما ثبت بالحس والتجربة ومن الدين بالضرورة. أما الشرعية فهي عرض الحديث على محكم الكتاب والسنة والمراد من المحكم هو ما كان قطعي الثبوت والدلالة. فإذا خالف الحديث احدى القاعدتين علمنا عدم صدوره أما إذا وافق لا سيما الشرع فهو ثبت صدوره خاصة دون موافقته مع القاعدة العقلائية فإنه يبقى مع ذلك ظني الصدور.[٣٧] ثم شرع يذكر ضعاف منهج النقد السندي وهي أولها أن لا يفيد إلا الظن من حيث صدور نص الحديث من المعصوم. ثانيها أنه مع كونه ظنيا لا يفيد حكما واحدا لأنه مبني على آراء العلماء الشخصية مما ينافي ما يستفاد من النصوص الشرعية التي تؤكد كمال الدين وبيان الشارع لأحكام جميع الوقائع فإن واقعة واحدة تفيد حكما واحدا أما في هذا المنهج فلا تحتمل الوقعة فيه حكما واحدا. إذا لا يمكن أن

---

٣٦ انظر: ص ٨-١٣، ٢٦١، ٤٠١-٤٠٤.

٣٧ كأن المصنف يريد أن يقول ليس كل ما وافق العقل يستلزم ثبوت صدوره عن الشارع ما لم يصح سنده دون ما وافق الشرع. وهو إذا كان يقصد كذلك فإنه فيه ضعف. لأنها قاعدة يمكن تطبيقها على القاعدة الشرعية أيضا. أي ليس كل ما وافق الشرع يستلزم ثبوت صدوره عن الشارع. بل نحتاج إلى صحة سنده أيضا. وإلا فسيلزم لنا القول بأن كل ما وافق الشرع فهو من الشارع ولو وضع سنده. وهذا باطل.

يتصف الفعل الواحد بملاكات (مفاسد ومصالح) متعددة في حين تقتضي عقيدتنا في القيامة وحدة الحكم الذي يبني عليه الثواب والعقاب. ثالثها إنه منهج ليس موضوعي محايد. ثم ذكر رابعا وهو أنه لا يطبق في الواقع في بعض الأحيان بل يغلب عليه العواطف دون النقد المتني فإنه يثبت أو يرد المتن علميا والحجية للعلم ذاتية إذا لا حاجة إلى النقد السندي بعد ثبوته أو رده بالنقد المتني وبالتالي يمكن الإكتفاء بالنقد المتني.

السيد كمال الحيدري (معاصر)[٣٨]

له في هذا الباب زبر عدة منها: "**ميزان تصحيح الموروث الروائي**"(مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة بغداد، ١٤٣٧هـ/٢٠١٥م) وبدأ الشيخ الحيدري كتابه إنطلاقا من رواية عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه."[٣٩] وذكر سبعة طرق مصححة للأحاديث أحدها نظام جمع القرآئن والمراد منه القرينة الترجيحية والباقي الستة هي أسماها بالمرجعيات التصحيحية وهي القرآن والحديث المتواتر وضروريات الدين والعقل القطعي والحقائق التاريخية والعلمية. ذكر الحيدري حديثين وهما حديث بيعة أبي بكر رضي الله عنه وحديث ارتداد الصحابة تحت أصل الحقائق التاريخية ورد حديث الحوت وحديث طلوع الشمس بين قرني الشيطان لمخالفتهما الحقيقة العلمية.[٤٠] و "**من محورية إسلام الحديث إلى محورية إسلام القرآن**" (مؤسسة الإبداع الفكري للدراسات التخصصية العراق، تاريخ الطبع غير موجود) وقال فيه (لا بنصه): إننا نجد العلماء يقدسون النص بقداسة الرجال وهذا لا يجوز وأما قولنا بقداسة الأئمة (أي عصمتهم) فهو أمر آخر وهو ثابت. والمرجع الأساسي لتصحيح الأخبار هو القرآن فلهذا كل ما وافق القرآن نقول بصحة مضمونه ولكن صحة المضمون لا تستلزم صحة السند فما ضعف سنده لا ندعي بثبوت صدوره من المعصوم قطعا بل فيه احتمالان.[٤١] وله كتاب اسمه: "الموروث الروائي بين النشأة والتأثير" (مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة بغداد، ١٤٣٦هـ/٢٠١٤.) وقال ملخصا: صار فهم القرآن مقرونا بالسنة وهذا لا نرفضه بنحو الموجبة الكلية بل نرفض الاحتكام إلى سنة لا نعلم مصدرها وحيث هذه السنة المحكية مشوبة بالدس، لزم الرجوع إلى ضابط غير مقدوح. أما الإسلام اليوم لدينا هو إسلام الحديث وهو الاحتكام إلى السنة لفهم القرآن وكيفية العمل به فأصبحت المرجعية الحقيقية في الفهم والعمل هو السنة لا القرآن وهذا ما نحذر منه لأنه لم تصل إلينا سنة قطعية لنحتكم لها وإنما هي السنة

---

٣٨ وللشيخ صفحة رسمية على الشبكة وهي: www.alhaydari.com

٣٩ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)، الأصول من الكافي، محقق على أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية قم، الطبعة الثالثة ١٩٩٦، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، حديث رقم ١، ١/٦٩.

٤٠ السيد كمال الحيدري، ميزان تصحيح الموروث الروائي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة بغداد، ١٤٣٧هـ/٢٠١٥، ص ٢٥٧-٢٦٤.

٤١ كمال الحيدري، من محورية إسلام الحديث إلى محورية إسلام القرآن، مؤسسة الإبداع الفكري للدراسات التخصصية العراق، تاريخ الطبع غير موجود، ص ٩٣-٩٤

المحكية التي تبنى صناعتها المنهج الأموي القائم على إقصاء أهل القرآن وهذا ما انتقل من العامة إلى التراث الشيعي الروائي. وبالتالي أثر هذا التراث المختلق الروائي على صناعة العقل العام للمسلمين فهو عقل روائي وليس عقلا قرآنيا. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "أيها الناس عليكم بالقرآن من جعله أمامه قاده إلى الجنة ومن جعله خلفه قاده إلى النار."[٤٢]

حيدر محمد كامل حب الله (١٩٧٣م – يعيش)[٤٣]

له كتاب المسمى بـ "**نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي التكون والصيرورة**" (الانتشار العربي بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.) هذا الكتاب هائل يحتوي ٨٤٦ صفحة وهو مكون من المقدمة وسبعة فصول والخاتمة والملاحق. أما المقدمة فهي تتحدث عن تحديد الأطر المعرفية ومنهج الدراسة. الفصل الأول يشتمل على موضوع نظرية السنة في عصر الحضور (عصر الأئمة الاثنتي عشرة إلى العام ٢٦٠ من الهجرة). الفصل الثاني هو التكون النظري لمقولة السنة في العقل الشيعي وهو بعد العصر الأول أي من بداية الغيبة الكبرى. الفصل الثالث هو من نقد المتن إلى نقد السند. الفصل الرابع يتحدث عن الأخبارية والعصر الذهبي لنظرية السنة. الفصل الخامس يدور حول نظرية السنة في العصر الحديث. الفصل السادس يتكلم عن مشروع نقد السند عند الشيعة الحديث. أما الفصل السابع الأخير فهو يبين مديات حجية السنة. ثم ذكر الخاتمة وبعدها الملاحق وهي عبارة عن الحوار مع الشيخ البهبودي والشيخ محمد آصف محسني القندهاري. وفي هذا الكتاب ذكر الشيخ بأن النقد المتني لدي الشيعة بدأ بالعلامة التستري صاحب **القاموس** ثم السيد هاشم معروف الحسني ومحمد باقر البهبودي ونعمة الله صالحي نجف آبادي، وعبد الوهاب فريد ومصطفى حسيني طباطبائي وأبو الفضل البرقعي وحيدر علي قلمداران والعلامة محمد حسين فضل الله والشيخ يوسف الصانعي والعلامة محمد مهدي شمس الدين وغيرهم.

إضافة إلى ذلك كتب الشيخ مقالة باسم: "**نقد المتن في التجربة الإمامية الأصول والتجارب، الموانع والمعوقات**". المقالة تحوي ٦٣ صفحة. شارك هذا البحث في المؤتمر الدولي لنقد المتن عند المذاهب الإسلامية المنعقد عام ٢٠١٠م في مدينة إسطانبول بتركيا. البحث مكون من التمهيد ومشروعية النقد المتني و المستشرقين ونقد التجربة الإسلامية وأساسيات النقد المتني ومؤشراته ونقد المتن وقانون حجية الخبر الواحد ونظرية مخالفة القرآن الكريم والمواقف بين تعطيل نقد المتن وتفعيله، والتقية وأثرها على النقد، والنقد أمام العقل والعلم، ونقد سنة الأئمة عليهم السلام، ونقد المتن ونظرية اختصاص فهم القرآن بأهل البيت والبطون القرآنية، والنقد بين الإبطال والإثبات، والشيعة في وجه حركة الوضع ومؤشرات النقد المتني، والنقد عند الشيعة الحديث، ومن الخاتمة والاستنتاج.

[٤٢] الكليني، أصول الكافي، كتاب فضل القرآن، حديث ٢، ٥٩٨/٢. كمال الحيدري، الموروث الروائي بين النشأة والتأثير، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة بغداد، ١٤٣٦هـ/٢٠١٤. ص ٢٨٥-٢٨٧.

[٤٣] وله صفحة رسمية على النت www.hobbollah.com

ففي التمهيد يقول بأن النقد المتني قد قام به علماء المسلمين من القديم. لكن الفقه الشيعي يعتمد على المعصوم أكثر من القياس أو الاستحسان أو المصالح المرسلة ولهذا قل النقد المتني عند الشيعة. وفي المقالة يذكر الأمثلة الواقعية أيضا من أحاديث الإمامية فمثلا ذكر حديث شرح الإمام آية "وأخذن منكم ميثاقا غليظا"[٤٤] الميثاق بمعنى كلمة العقد والغليظ بمعنى ماء الرجل يفضيه إليها.[٤٥] قال الشيخ إنه خبر إذا لم يحصل اليقين بعدم صدوره فعلى الأقل يحصل الشك في صدوره عن الإمام لمخالفته قواعد اللغة المعلومة من القرآن أن الغليظ صفة للميثاق. أراد الشيخ منه إظهار أثر النقد المتني على الوثوق بصدور المرويات.[٤٦] وفي الخاتمة استنتج اثنتي عشرة نتيجة يمكن لنا تلخيصها في هذه النقاط الآتية: ١. علينا بتطوير النقد المتني لأنه مشروع قد مارسه القدماء. ٢. ماقاله المستشرقون على أن القدماء لم يقوموا بالنقد المتني غير صحيح. بل لهم جهود مشكورة. ٣. العلماء وضعوا قواعد النقد المتني وطبقوها. ٤. من نتائج النقد المتني أنه يؤثر على قيمة الحديث ودرجة اعتباره ففي بعض الأحيان تسقط اعتباره وقد ينفي صدوره من المعصوم أو الإرادة الجدية من نص الحديث ويصور لنا حال الراوي في كيفية نقله من دقة وضبط. ٥. إذا حصرت نظرية تعارض الحديث القرآن في النسب الأربعة المنطقية يتضائل النقد المتني. وإذا وسع مفهوم المعارضة كما فعله الإمامية المتأخرون يكون النقد المتني أوسع. ٦. التقية أثرت في إثبات صدور المرويات من المعصوم وعطلت النقد السندي لإثبات الوضع وعفت الرواة من تهمة الكذب ولو جاؤا بخلاف العقل. ومع ذلك هي أسقطت إرادة جدية من الحديث. وقد حصل الإفراط في الثقافة الإمامية بها. ولا يصح القول بصدور هذا الكم الضخيم من الأحاديث مجرد بالتقية. ٧. تطبيق النقد المتني بناء على العلم والعقل عند الشيعة متحفظ بكل احتياط ولا بد منه وينبغي ذلك لأن العلم قد يحول وقد يكون نظرية دون حقيقة ثابتة. ٨. هناك نصوص من الأئمة لا نظير لها في الكتاب ولا في السنة فلو رفضنا فكرة سنة أهل البيت يقع الشك فيها متنا أو يؤول أنه نص وقتي لمصلحة ما وليس التشريع. ٩. هناك نظريتان عند الشيعة: ١. فهم القرآن خاص بالأئمة وهذا يعطل النقد المتني وهو باطل عند الأصوليين دن الأخباريين. ٢. البطون القرآنية: وهذا يسمح لتأويل القرآن بالأحاديث التي تخالفه ظاهرا فهي تفاسير باطنية ولها حدود وقواعد. ١٠. النقد المتني بوحده يبطل النص كلا أو جزءا لكنه لا يثبته ولهذا لا بد من النقد المتني والسندي معا. ١١. الشيعة لم يصنفوا في الأحاديث الموضوعة لسبب ما في القديم مع أنه أبرز مجال النقد المتني ولكنهم الآن يحتاجون إلى أن يؤلفوا في هذا المجال مستقلا دون أن يبعثروا تجاربهم في الكتب العديدة على حدة. ١٢. الشيعة في القرن العشرين واجهوا حركات عديدة من خمسة اتجاهات متباينة قامت بالنقد السندي والمتني لكنها لم تلق القبول من قبل المؤسسات الرسمية الدينية إلا قليلا. ولا بد من وضع الضوابط العلمية حتى يخلو من التجاذبات السياسية والفئوية.

---

[٤٤] النساء، الآية ٢١.

[٤٥] الكليني، فروع الكافي، باب النوادر، حديث رقم ١٠٣٨٩/٢٠، ٥٦١/٥.

[٤٦] حيدر حب الله، نقد المتن في التجربة الإمامية، ص ٨.

الخاتمة

يمكن أن نقول أن رموز الشيعة الأول قد قاموا بالنقد المتني في عهدهم بأشكال عدة حسب عقولهم وميولاتهم -بغض النظر عن مدى انجازهم في هذا النقد- إلا أنه لم يكن متوفرا لديهم بالشكل المعاصر في العصر الراهن. وربما سببه هو وجود المعصوم بين أيديهم. وبالتالي كما أن التقية لعبت دورا في النقد المتني إيجابيا، كذلك لعبت دورا سلبيا حيث نراهم في بعض الأحيان يقبلون الرواية تارة ويردونها أخرى تقية. وقد دست أحاديث كثيرة مع ذلك في أصولهم على رأي بعض متأخريهم كما أنهم ما كانوا يردون مرويات الوضاعين مطلقا بل كانوا يقومون بالنقد المتني لبعض مروياتهم فإذا كانت لا تخالف الأصول العامة المعروفة للنقد المتني كانوا يقبلونها ويأوونها في مصنفاتهم لجواز أن يصدق الكاذب أحيانا. وهذا يعني أنه ما كان نقدهم المتني منحصر في تضعيف الأحاديث وترديده فحسب بل كانوا يرجحون الأحاديث الضعيفة أو المشكوكة من حيث وثاقة سندها على الحسان من الأحاديث سندا ويقبلونها ويحتجون ويستدلون بها ويردون ما عارضتها ولوكانت حسانة. كما أننا وجدنا في البحث أن بعد النقد المتني يدور ما بين الرجاليين والفقهاء منهم والمحدثين. فهناك من الرجالي يضعف الراوي مجرد لمناكيره وهناك فقيه يقوم بالنقد المتني فيرجح المتن دون آخر وهناك من المحدث لا يروي إلا عن الثقات وقد لا يورد الحديث في صحيفته نظرا إلى عدم صويلحية متنه من حيث قبوله.

ومن المهم التفريق بين الأمور الثلاثة المتباينة ألا وهي القيام بالنقد المتني شيء والوقوع في الخطأ أو الإهمال أو الغفلة أو ما قام حذوها من الطعون شيء والمخالفة برأي غيره شيء آخر. فمن يميز بين هذه الأمور الثلاثة المختلفة يستطيع أن يستنبط النتائج الأوفى في البحث عن مدى وجود النقد المتني عند تيار ما. والمراد من هذا التقسيم هو أنه لو وجد أحد حديثا ما في الكافي للكليني لا يقبل متنه لسبب ما ويرده بالنقد المتني فوجده هذا ورده لا يستلزم أبدا أن الكليني لم يقم بالنقد المتني مطلقا أو بنقد هذا الحديث بعينه. بل الحق أنه قام بالغربلة والنخلة والتنقية كما صرح به في المقدمة ولم تكن هذه التصفية منحصرة في النقد السندي فحسب بل كانت تنطوي النقد المتني أيضا كما يتلمح من أسلوب كلامه ويدل عليه صريح أقواله على ما سقناه في موضعه. إذا نقول إن رد الناقد الحديث عهدا هذا الحديث إنما هو من باب المخالفة برأي الآخر أي هو يخالف رأيه رأي الكليني. وأما السؤال فكيف لو كان الكليني قام بالنقد مع ذلك آوى مثل هذه الأحاديث في كافيه وهي مطعونة متنا عند غيره لا سيما في العصور الراهنة؟ فالجواب هو إما غفلته وتسامحه عنها أو اعتقاده كذلك حيث لم يكن يرى فيها بأسا وفي نظره لا يمكن رد هذا الحديث بهذا النقد المتني الجديد. فأما احتمال إهماله وغفلته فهو أكثر ما يحتمل وقوعه في الأحاديث التي تخالف التواريخ الصريحة. أما النقد المتني من حيث مخالفة الحديث للقرآن أو طبيعة الإسلام أو ضرورة من ضروريات الدين أو المنطق السليم أو التجربة أو العلم فإنه أمر نسبي ولهذا يكون احتمال غفلته عزيز ونادر ويكون احتمال عقيدته وفق ذلك الحديث وعدم مخالفته للأمور المذكورة في نظره-كما يراه الناقد الجديد- عزيز وقوي.

"إثبات النقد المتني في الحديث عند الشيعة"

الملخص:حاولنا أن نقدم في هذه البحيثة أمثلة لم يسبق إليها من قبل وبمنهج لم يسلك بعد. والمقالة تنطوي المدخل والنقد المتني لدى الشيعة الأول ثم الذين يلونهم ثم ختمناها بالخاتمة. أما المدخل فذكرنا فيه أقسام رموز الشيعة الذين تحدثنا عنهم خلال هذا البحث والفرق بين كيفية دراساتهم. وفي المتقدمين فتحنا الكلام بالكليني ثم المفيد فالطوسي وزرارة بن أعين وابن الغضائري والنجاشي ونقدهم يتمركز على النقد المتني المقارن وجرح الرواة نظرا إلى متون مروياتهم ورد الأحاديث لمخالفتها العلم والعقل والتاريخ والتجربة العيانة وغيرها من العلل. وفي المتأخرين والمعاصرين رتبنا العناوين حسب الشخصيات فمثلا ذكرنا المجلسي والهاشم معروف الحسني والبهبودي والبرقعي ومحمد جواد كاظم والسيد كمال الحيدري والشيخ حيدر محمد كامل حب الله. وتحت هذه الرموز الشيعية ذكرنا دراساتهم الشهيرة التي تتعلق بهذا الموضوع وحاولنا أن نلخص للقارئين مقدمة الكتاب والخاتمة أو أن نأتي بمثال واحد فأكثر حسب الحاجة أو أن نعرف الكتاب عموما أو أن ننقل نصوص المصنف المزبورة في تلك الأسفار.

عطف: محمد مشارب شاه سيد، "إثبات النقد المتني في الحديث عند الشيعة"، *مجلة بحوث الحديث*، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠٢١، ص. 82-67.

الكلمات المفتاحية: الشيعة، الحديث، نقد المتن، المتقدمون، المتأخرون.

"Şî'a Hadîs-Çalışmalarında Metin Tenkidi: Tesbitler ve Tahliller"

Özet: Bu araştırmamızda daha önce görülmemiş örnekleri, henüz kullanılmamış bir yöntemle sunmaya çalıştık. Makalede, önce bir giriş, ardınan erken dönem Şî'îlerin ve onları takip edenlerin metin tenkidi yöntemleri ve sonuç bölümüyle sona ermektedir. Girişe gelince, bu araştırma sırasında bahsettiğimiz Şî'î referansların kısımları ve tedrisleri esnasında hâsıl olan aralarındaki farklardı tetkik ettik. Mütekaddimîn dönemi bağlamında sözü Küleynî ile açtık; ardından el-Mufid, el-Tusi, Zurâre b. E'yün, İbnü'l-Gadâirî'yi ele aldık. Onların tenkîdi, mukâyeseli metin tenkîdi, rivâyetlerinin metinlerine bakılmak suretiyle râvî tenkîdi, ilme, akla, tarihe, apaçık tecrübe gibi illetlerden hareketle reddi etrafında odaklanmıştır. Müteahhirîn ve çağdaş döneminle ilgili olarak ise, başlıkları kişileri esas alarak inceledik. Meselâ el-Meclisî, el-Hâaşim Ma'rûf el-Hasenî, el-Behbûdî, el-Burka'î, Muhammed Cevâd Kâzım, es-Seyyid Kemâl el-Haydarî, Şeyh Haydar Muhammed Kâmil Hubbullâh. Şî'â'nın bu sembol isimleri altında, onların konuya dair meşhur çalışmalarından bahsedip, okuyucular için kitabın giriş ve sonucunu özetlemeye, gerektiğinde bir veya daha fazla örnek getirmeye, kitabı genel olarak tanımlamaya veya bu eserlerdeki uydurulmuş metinleri tespit etmeye çalıştık.

Atıf Muhammed Meşârib Şâh Seyyid, "İsbâtü'n-Nakdi'l-Metnî fi'l-Hadîs 'ınde'ş-Şî'a" (Arapça), *Hadis Tetkikleri Dergisi HTD*, XIX/1, 2021, pp. 67-82

Anahtar kelimeler: Şî'a, Hadis, Metin Tenkidi, Mütekaddimûn, Müteahhirûn.